Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The effect of imports on the gross domestic product in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: lojain Aref Ali
College of Administration and Economics
Tikrit University
thelightmoon112245@gmail.com

Prof. Dr. Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University
abidalhamad@tu.edu.iq

Abstract:

This research dealt with the relationship between imports and GDP in Iraq for the period (2004-2019) by studying and analyzing the reality of these variables. The aim of the research was to identify the reality of imports and the reality of the gross domestic product in Iraq, as well as measuring and analyzing the impact of imports on the gross domestic product in Iraq. As the analytical side dealt with the nature of Iraqi imports and GDP, as well as the relationship between them, as the study is based on the hypothesis that Iraqi imports negatively affected the GDP, as the research sample was limited to two variables: imports and GDP. As the relationship between imports and output The GDP is an inverse relationship, that is, the higher the import, the lower the GDP. The standard approach was used to analyze the structure of imports and GDP in Iraq and their most important indicators for the same period above. The imports were adopted as an independent variable and the GDP (GDP) is a dependent variable. Which means that there is a long-term equilibrium relationship between the dependent variable and the independent variables, as the research reached a number of conclusions, the most important of which is that most Iraqi imports are machinery and transport equipment, at a rate of approximately 38%, and this is what makes the Iraqi economy severely affected by the global financial crises, which is negatively reflected on all Economic indicators and variables, so the research recommends several recommendations, the most important of which is the necessity of activating trade policies by the state for the purpose of protecting Emerging industries and preventing the import of similar products, because these industries in their infancy are of high cost, which may be reflected in the prices of their products.

Keywords: imports, gross domestic product.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الباحثة: لوجين عارف علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تناول هذا البحث العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019) وذلك من خلال دراسة وتحليل واقع هذه المتغيرات. اما هدف البحث كان التعرف على واقع الواردات وواقع الناتج المحلي الإجمالي في العراق وكذلك قياس وتحليل تأثير الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق. اذ تناول الجانب التحليلي طبيعة الواردات العراقية والناتج المحلي الإجمالي وكذلك العلاقة بينهما، أذ تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن الواردات العراقية تأثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت عينة البحث تقتصر على متغيرين هما الواردات والناتج المحلي الإجمالي. اذ ان العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية اي كلما زاد الاستيراد كلما قل الناتج المحلي الإجمالي، اذ تم استخدام المنهج القياسي في تحليل هيكل الواردات والناتج المحلي الإجمالي في العراق واهم مؤشراتهم لنفس المدة اعلاه، وقد تم اعتماد الواردات كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغيرا تابعا، مما يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغّير التابع والمتغّيرات المستقلة. اذ توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها هو ان أغلب الواردات العراقية هي مكائن ومعدات نقل وبنسبة 38% تقريباً، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي يتأثر بالأزمات المالية العالمية تأثراً شديداً ينعكس سلباً على كافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية. لذا يوصي البحث بعدة توصيات اهمها ضرورة تفعيل السياسات التجارية من قبل الدولة لغرض حماية الصناعات الناشئة ومنع استيراد المنتجات المماثلة لها، لكون هذه الصناعات في بداياتها تكون مرتفعة التكلفة مما قد ينعكس على أسعار منتجاتها.

الكلمات المفتاحية: الواردات، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

للتجارة الخارجية اهمية كبيرة لأي بلد كان كونها نقطة التقاء للمصالح الدولية، وتفرض تأثيراتها على المسارات التنموية للاقتصاد المحلي عبر زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتجنب العوائق التي تقف امام التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول ان دور التجارة الخارجية يتضح من خلال: تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وايضا خلق فرص عمل جديدة، وتنويع مصادر الايرادات لموازنة الدولة العامة وتحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاجنبية. ولاسيما بعد فتح ابواب التجارة الخارجية على مصراعيها والغاء اجراءات الحماية مثل التخفيض الكبير للتعرفة الجمركية والغاء نظام الحصص والتراخيص ان هذه الاجراءات عرضت قطاعات الانتاج السلعية والخدمية الى المنافسة الشديدة من المنتجات المستوردة التي تمتاز بانخفاض الاسعار. لذا نقوم ببحث العلاقة بين الواردات العراقية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019).

مشكلة البحث: إن قطاع التجارة الخارجية في العراق يعاني من مشاكل عديدة أهمها اقتصاد احادي الجانب هذا من ناحية، وكذلك تأثير تقلبات الواردات على الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث.

اهمية البحث: تكمن اهمية هذا البحث في تتبع حجم الواردات العراقية والناتج المحلي الإجمالي وطبيعة العلاقة بينهما.

هدف البحث إلى:

١. التعرف على واقع الواردات وواقع الناتج المحلي الإجمالي.
٢. قياس وتحليل أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الواردات العراقية تأثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

هيكلية البحث: بغية الوصول الى هدف البحث تناول هذا البحث ثلاث مباحث اذ يتمثل المبحث الاول بالإطار النظري لكل من التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، فيما تضمن المبحث الثاني واقع الواردات العراقية، اما المبحث الثالث فقد تضمن قياس أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)، ثم نختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي

اولاً. مفهوم التجارة الخارجية: ان نشوء العلاقات الاقتصادية الدولية يكون نتيجة لانتقال السلع والخدمات وايضا نتيجة لحركة عوامل الانتاج (العمل وراس المال) دوليا اذ يتكون المحور الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية من صادرات للسلع والخدمات وكذلك استيرادات للسلع والخدمات وهذه العملية هي ما يطلق عليه باسم التجارة الخارجية او التجارة الدولية. (الحسناوي، ٢٠١١: ٢٩١).

ويعد قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات في الاقتصاد لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين وضع تعريف محدد للتجارة الخارجية كلٌ حسب وجهة نظره واسلوبه، فمنهم من عَرَّفَ التجارة الخارجية بانها مجموع من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين البلدان (السواعي، ٢٠٠٦: ٩).

وتعرف ايضا "بانها مجموعة من السلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها بلد يتمتع بميزة نسبية في انتاجها حيث تصدر جزء منه الى الخارج وايضا في المقابل تقوم باستيراد السلع والخدمات من البلدان الاخرى التي تتميز بميزة نسبية في انتاجها حيث يظهر جراء هذه العملية بما يعرف بالميزان التجاري للدولة سواء كان يعاني من فائض او عجز" (باداوه يى، ٢٠١٠: ٤٩).

ثانياً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: ان الناتج المحلي الإجمالي يتصدر مفاهيم الاقتصاد الكلي وذلك لأنه أكثر المؤشرات شمولا واستعمالا في حساب معدل النمو الاقتصادي للدولة، كما يعرف بانه كل القيم السوقية لكل السلع والخدمات التي تكون بشكلها النهائي والتي تنتج في الاقتصاد الوطني خلال مدة زمنية معينة (صخري، ٢٠٠٥: ٢).

يلخص الناتج المحلي الإجمالي ما يحصل عليه عوامل الانتاج من عائد بسبب مشاركتها في الانتاج المحلي، حيث ان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر معيار اقتصادي مهم يمكن استعماله للتحليلات الاقتصادية لوضع الخطط وسياسات التنمية وايضا معرفة اتجاهات الاقتصاد الحالية. (السلمان واخرون، ٢٠١٦: ٦) ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "هو مجموعة القيم النقدية لكل السلع والخدمات المنتجة بشكلها النهائي في اقتصاد دولة ما خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، كذلك يعرف بأنه يمثل قيمة كل ما يمكن أن ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للدولة من قبل أفراد الدولة سواء كانوا محليين أو غير محليين" (سحنون، ٢٠١٠: ٨٦).

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

ثالثاً. مؤشرات علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالتجارة الخارجية (الجبوري، ٢٠١٨: ٢٦): اذ يوجد مؤشرين اساسيين وهما:

أ. **مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعد هذا المؤشر ذا اهمية كبيرة فيما يتعلق بمدى اعتماد البلد على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والخدمات، وتمثل نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يعكس درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

إن ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما قد لا يمثل دلالة قوية على مدى ضعف قدرة ذلك البلد وتبعيته للبلدان الخارجية، فقد يكون لمجموعة من البلدان النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بنمو مرتفع بينما تعاني بلدان أخرى من تدهور أو ضعف في نشاطها الاقتصادي، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الواردات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أم تغذي النهج الاستهلاكي، بالإضافة إلى ذلك مدى قدرة البلد على سداد قيمة الواردات فمن الواضح أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أنما يعكس مدى زيادة أو انخفاض الاعتماد على التجارة الخارجية في سد احتياجات الاستهلاك والإنتاج.

ب. **مؤشر نسبة الانفتاح التجاري:** يعد الانفتاح التجاري دليلاً على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد، ويعبر عن الانفتاح التجاري بـ (مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على أجمالي الناتج المحلي) ويمكن قياس مؤشر الانفتاح التجاري وفق للصيغة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100\%$$

ويعد قياس التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصادات العالم الخارجي.

أنّ نسبة مؤشر الانفتاح التجاري تختلف من بلد إلى أخر حسب اقتصاد ذلك البلد، فهناك بلدان تكون صادراتها أحادية الجانب مثل البلدان النفطية، أذ تعتمد صادراتها بشكل كبيرة على تصدير النفط فان نسبة الانفتاح لهذه البلدان تكون عالية بسبب عدم تنوع الصادرات وزيادة حجم الاستيرادات من البلدان الأخرى بشكل كبير لسد الحاجة المحلية، أما البلدان التي تكون صادراتها متنوعة مثل البلدان الصناعية أي ليست أحادية الجانب فان نسبة الانفتاح التجاري لأغلب هذه البلدان لا تكون كبيرة بسبب مصادر إيراداتها المتنوعة، باعتبار أنّ أغلب صناعاتها محلية وتسد حاجة الطلب المحلي، وأنّ الانفتاح التجاري تستفاد منه البلدان المتقدمة من أجل تصدير السلع لديها إلى البلدان النامية التي اتجهت نحو سياسة الانفتاح التجاري. (خالد واخرون، ٢٠١٧: ٣٣)

المبحث الثاني: واقع الواردات العراقية للمدة 2004-2019

تم تصنيف الواردات على غرار التصنيف الدولي للتجارة وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

الجدول (١): هيكل الواردات العراقية بحسب التصنيف الدولي للتجارة للمدة (2004-2019) (مليار دينار)*

السنة	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	المجموع
	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة	
2004	1061	406	544	3053	1980	2084	2588	13470	4903	884	30973
2005	1189	454	610	3417	2215	2330	2897	15075	5487	988	34662
2006	1105	422	585	3186	2081	2179	2731	14141	5136	942	32508
2007	1337	322	446	2427	1585	1658	2822	9532	3912	718	24759
2008	2281	549	760	4138	2703	2829	4813	16257	6672	1224	42226
2009	2652	639	884	4812	3143	3290	5598	18907	7759	1424	49108
2010	2814	678	938	5109	3337	3492	5942	20069	8237	1512	52128
2011	3095	746	1031	5617	3668	3840	6535	22066	9056	1662	57316
2012	3932	946	1311	7136	4660	4879	8301	28033	11505	2111	72814
2013	3952	952	1317	7171	4683	4904	8342	28173	11562	2122	73178
2014	3498	842	1166	6348	4145	4340	7384	24936	10234	1878	64771
2015	3064	737	1021	5561	3632	3802	6469	21848	8967	1645	56746
2016	2188	527	729	3970	2593	2715	4619	15600	6402	1175	40518
2017	2569	618	1233	4661	3043	3186	5422	18310	7515	1379	47936
2018	2979	718	993	5405	3530	3695	6288	21236	8715	1599	55158
2019	3770	908	1256	6843	4469	4678	7960	26882	11032	2025	69823

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي/ منشورات لسنوات متعددة/ منشورات منفردة متفرقة.

* البيانات المنشور لأغلب السنوات هي بوحدة (مليون دولار) جرى تحويلها لوحدة (مليار دينار) بعد معادلتها بأسعار الصرف الاسمية المثبتة

- واقع سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004-2019).

من خلال الجدول (١) والذي يبين هيكل الواردات العراقية مبوبة حسب التصنيف الدولي للتجارة، اذ نلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة لكل نوع، وإن التصنيف السابع (مكائن ومعدات النقل) هو الأكثر مشاركة فيها اذ يشكل نسبة 38% من الواردات العراقية، اذ يمكن ملاحظة ان التصنيف الاول والذي يمثل المواد الغذائية والحيوانات الحية بدا في سنة 2004 بمقدار (1061) مليار دينار ثم بدا بالارتفاع اكثر فاكثر الى ان وصل اعلى قيمة له في سنة 2013 بمقدار (3952) مليار دينار ثم بدأ بالانخفاض تدريجيا ثم ارتفع في 2019 ليبلغ (3770) مليار دينار ومن خلال مقارنة بين التصنيف الاول والسابع نجد أن أغلبية الواردات العراقية هي بالأساس من المكائن ومعدات النقل اذ

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

بدأ في سنة 2004 بمقدار (13470) مليار دينار ثم بدأ بالارتفاع اذ وصل اعلى قيمة له في سنة 2013 وبلغ (28173) مليار دينار ثم بدأ بالانخفاض ليرتفع مجددا في سنة 2019 ويبلغ (26882) مليار دينار، وان هذه التقلبات التي حدثت يرجع سبب ذلك لعدم إمكانية امتلاك العراق مصانع وشركات كبيرة تقوم بتصنيع هذه المكائن والآلات مضافاً إلى ذلك عدم وجود مصانع للسيارات ولقطع الغيار الخاصة بها، ومن الجدير بالملاحظة أن إجمالي الواردات هو متفاوت بدرجة كبيرة من سنة لأخرى، ولكن النظرة التحليلية السريعة نجد أن أعلى قيمة للواردات كانت في سنة 2013 وبواقع (73178) مليار دينار.

المبحث الثالث: قياس أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)

اولاً. توصيف نموذج البحث: تم استخدام المنهج القياسي في البحث، لتحليل أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وتم صياغة نموذج البحث وكما يأتي:

$$GDP_t = f(IMt)$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي العراقي (المتغير التابع)

IM: إجمالي الاستيرادات العراقية (المتغير المستقل)

ثانياً. نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية: تم إجراء اختبارات السكون وفق اختبار فيليبس بيرون (P.P)، وذلك لكون عينة البحث هي عينة صغيرة، بالاعتماد على برنامج E-Views، تم التوصل الى النتائج الاتية:

الجدول (٢): نتائج اختبارات فيليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (P.P.)			
At Level عند المستوى			المعادلات
IM	GDP		
-1.4392	-0.6436	t-Statistic	With Constant مع القاطع
0.0572	0.8524	Prob.	
*	No	القرار	
-1.7471	-1.5502	t-Statistic	With Constant & Trend مع القاطع والمتجه
0.7177	0.8006	Prob.	
No	No	القرار	
0.9384	4.487	t-Statistic	Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه
0.9055	1.000	Prob.	
No	No	القرار	
At First Difference عند الفرق الأول			المعادلات
d(IM)	d(GDP)		
-2.6419	-2.9461	t-Statistic	With Constant مع القاطع
0.0905	0.0462	Prob.	
*	**	القرار	

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

UNIT ROOT TEST TABLE (P.P.)			
At Level عند المستوى			المعادلات
IM	GDP		
-2.6072	-2.8997	t-Statistic	With Constant & Trend مع القاطع والمتجه
0.2788	0.1701	Prob.	
No	No	القرار	
-2.5634	-1.9415	t-Statistic	Without Constant & Trend بدون القاطع والمتجه
0.0112	0.0506	Prob.	
**	*	القرار	

*مستقر عند مستوى 10%، ** مستقر عند مستوى 5%، *** مستقر عند مستوى 1%، no غير مستقر.

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يبين لنا الجدول (٢) نتائج سكون السلاسل وفق اختبار فيليبس بيرون، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) لم تكن مستقرة عند مستواها الأصلي وللمعادلات الثلاث، أما السلسلة الزمنية لواردات فقد كانت مستقرة عند المستوى وتحديداً عند المعادلة التي تحتوي على القاطع، وذلك عند مستوى معنوية (10%).

أما في الفرق الأول فقد كانت جميع السلاسل الزمنية مستقرة لكن بمستويات مختلفة، إذ نلاحظ عند معادلة القاطع بأن مستوى استقرار السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) كان (5%)، بينما كان استقرار سلسلة الاستيرادات (IM) عند مستوى (10%)، ونلاحظ بأنه مستويات الاستقرار عند المعادلة التي لا تحتوي على القاطع ولا على المتجه، كانت (10%) لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و(5%) لسلسلة الاستيرادات (IM)، أما عند المعادلة التي تحتوي على القاطع والمتجه معاً، فلم تكن هنالك أي سلسلة مستقرة عندها، ومن خلال النتائج أعلاه يمكننا القول بأن نتائج استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة، كانت عبارة عن خليط ما بين I (0) وI(1) وأنه بإمكاننا تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، لكوننا لم يكن لدينا أي متغير قد استقر في الفرق الثاني، وبهذا نكون قد استوفينا شروط تطبيق منهجية ARDL.

ثالثاً. نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL: إن من خلال تقديرنا لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL يمكننا التعرف على العلاقات قصيرة الأجل وكذلك العلاقة طويلة الأجل في حال وجود علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات، وكانت نتائج التقدير لهذا النموذج هي كما في الجدول (٣) الآتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

الجدول (٣): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP Method: ARDL Dynamic regressors (7 lags, automatic): EX IM Selected Model: ARDL (4, 7, 6)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
GDP (-1)	2.789572	0.15608	17.87273	0.0000
GDP (-2)	-3.15978	0.401156	-7.8767	0.0000
GDP (-3)	1.69048	0.385835	4.381348	0.0001
GDP (-4)	-0.37341	0.137624	-2.71324	0.0105
IM	-0.08566	0.040549	-2.11245	0.0423
IM (-1)	0.283719	0.133006	2.133121	0.0404
IM (-2)	-0.39559	0.210218	-1.88183	0.0687
IM (-3)	0.265218	0.23054	1.15042	0.2582
IM (-4)	0.015845	0.219846	0.072071	0.943
IM (-5)	-0.1789	0.153309	-1.16695	0.2516
IM (-6)	0.101838	0.050875	2.001728	0.0536
C	0.873624	0.180007	4.853274	0.0000
@TREND	0.000632	0.000139	4.561824	0.0001
R-squared	0.999	F-statistic		120111.1
Adjusted R-squared	0.999	Prob.(F-statistic)		0.00000
S.E. of regression	0.0010	Durbin-Watson stat		1.893

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10.

يبين الجدول (٣) نتائج التقدير لنموذج ARDL نلاحظ ان التأثير بالنسبة لواردات (IM) قد كان سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذ نلاحظ بأن قيمتها سالبة، وهذا يعني بأن زيادة الاستيرادات بواقع (1%) فسوف تؤدي هذه الزيادة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بواقع (0.08%) أي ما يقارب (0.0008)، وكانت هذا العلاقة العكسية معنوية عند مستوى (5%) وبقيمة احتمالية بلغت (0.0404)، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على سلبية العلاقة ما بين الواردات والنمو الاقتصادي، وهي من النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة.

رابعاً. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL: يجرى اختبار التكامل المشترك ما بين المتغيرات المستقلة للنموذج وبين المتغير التابع وفق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL بواسطة اختبار الحدود وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٤) الآتي:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (2): 480-491
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.2.28

الجدول (٤): اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.8035	2
Critical Value Bounds		
Significance	**I0 Bound**	**I1 Bound**
10%	4.19	5.06
5%	4.87	5.85
2.5%	5.79	6.59
1%	6.34	7.52

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10.

يبين الجدول (٤) اختبار الحدود للتكامل المشترك، ونلاحظ وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل، وذلك لكون إحصائية (F) والبالغة (9.8035) هي أكبر من جميع الحدود العليا لباسران وعند كافة المستويات والتي أقلها (5.06) وأكبرها (7.52).

وبهذا يمكننا الانتقال إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على العلاقات طويلة الأجل وسرعة تصحيح الخطأ.

خامساً. نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL:

يتكون نموذج تصحيح الخطأ من قسمين، الأول يتضمن مرونات الأجل القصير، والقسم الثاني يتضمن مرونات الأجل الطويل وكانت النتائج كما في الجدول (٥) الآتي:

الجدول (٥): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D (GDP (-1))	1.842707	0.151253	12.18298	0.0000
D (GDP (-2))	-1.31707	0.251026	-5.24677	0.0000
D (GDP (-3))	0.373406	0.137624	2.713236	0.0105
D(IM)	-0.08566	0.040549	-2.11245	0.0423
D (IM (-1))	0.395594	0.210218	1.881827	0.0687
D (IM (-2))	-0.26522	0.23054	-1.15042	0.2582
D (IM (-3))	-0.01585	0.219846	-0.07207	0.943
D (IM (-4))	0.178904	0.153309	1.166952	0.2516
D (IM (-5))	-0.10184	0.050875	-2.00173	0.0536
D (@TREND ())	0.000632	0.000139	4.561824	0.0001
CointEq (-1)	-0.05314	0.01051	-5.05569	0.0000
Cointeq = GDP-(0.0660*EX +0.1217*IM + 16.4414 + 0.0119*@TREND)				

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
IM	0.121654	0.067386	1.805318	0.0802
C	16.44144	0.349018	47.10765	0.0000
@TREND	0.011896	0.000517	23.01619	0.0000

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10.

يبين الجدول (٥) نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، ونلاحظ القسم الأول منه والمتضمن مرونات الأجل القصير، لكنا نلاحظ وجود معامل تصحيح الخطأ والذي يمثل سرعة تصحيح الخطأ والذي بلغ (0.053-) والذي كان بمعنية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0.0000)، وهو مستوفٍ لشروطه إذ أنه سالب وقيمته أقل من الواحد الصحيح بالإضافة لكونه معنوي، وهذا يعني بأن (0.05) من الاختلالات في الأجل الطويل يتم تصحيحها في الأجل القصير في فترةٍ أمدها ثلاثة أشهر، وإن العودة لكامل التوازن سيكون خلال عشرين عاماً، ما يعني بأن سرعة التصحيح بطيئة جداً، كما ويبين الجدول ذاته معادلة تصحيح الخطأ. أما القسم الثاني من الجدول فيبين معلمات الأجل الطويل، أما علاقة الاستيرادات فقد كانت طردية وأن زيادتها بنسبة (1%) سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.12%) أي ما يقارب (0.0012) وهي بمعنوية ضعيفة عند مستوى (10%) وبقيمة احتمالية بلغت (0.08)، وهذه النتيجة هي مخالفة للنظرية الاقتصادية.

ونستنتج من النتائج أعلاه بأن العلاقة الطويلة الأجل هي ضعيفة جداً، فعلى الرغم من المعنوية العالية لمعامل تصحيح الخطأ إلا أن سرعة التصحيح كانت ضعيفة جداً، وفي الوقت نفسه لاحظنا معنوية العلاقة ومعنويتها تكون ضعيفة للاستيرادات.

سادساً. اختبارات سببية جرانجر: يؤكد جرانجر أن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، وأن اختبار سببية جرانجر لا يمثل خطوة تكميلية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL بل هو خطوة تعزيزية وتأكيدية للاختبارات والنتائج السابقة (سلامي وشيخي، ٢٠١٤: ٦).

الجدول (٦): اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 2004Q1- 2019Q4
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause IM	59	0.82991	0.4416
IM does not Granger Cause GDP		6.00663	0.0044

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 10.

الإجمالي والاستيرادات، فنلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي لا يتسبب في الاستيرادات وذلك لكون القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه هي أكبر من (0.05) وبواقع (0.44)، إلا أن الاستيرادات تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي لكون القيمة الاحتمالية لهذا الاتجاه هي أقل من (0.05) وبواقع (0.004)، ما يعني بأن هذه العلاقة كانت في اتجاه واحد.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. إن أغلب الواردات العراقية هي مكائن ومعدات نقل وبنسبة 38% تقريباً، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي يتأثر بالأزمات المالية العالمية تأثراً شديداً ينعكس سلباً على كافة المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية.

٢. إن العلاقة ما بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي هي عكسية في الأجل القصير اي كلما زاد الاستيراد قل الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأجل الطويل كانت طردية لكنها بمعنوية ضعيفة حسب معامل سرعة تصحيح الخطأ.

٣. أن نتائج استقرار السلاسل الزمنية كانت عبارة عن خليط ما بين I (0) و I(1) وأنه بإمكاننا تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

٤. إن الواردات تتسبب في الناتج المحلي الإجمالي وفق اختبار سببية جرانجر والعكس غير صحيح.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على ضرورة تنويع المشاريع كثيفة راس المال والحصول على التكنولوجيا وهذا من شانه خلق فرص عمل جديدة وتنمية المناطق مما يسهم في رفع مستويات النمو الاقتصادي.

٢. تنمية المشاريع الإنتاجية الزراعية وتطوير البنية الاقتصادي من أجل رفع مستوى الاستفادة من التقنيات الإنتاجية الحديثة.

٣. ضرورة تبني الاساليب الحديثة في الاستثمار مثل حاضنات الأعمال وهي تجربة عالمية ناجحة لمعظم بلدان العالم التي نفذتها كوسيلة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبخاصة المشاريع الناشئة، إذ أن من أولياتها بناء قاعدة للمعلومات الفنية والتسويقية والتجارية وأيضاً توفير دعم مالي للمشاريع فضلا عن تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بصورة سريعة وبتكلفة منخفضة.

٤. ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية في العملية التسويقية كتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج العراقي مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة الدولية، ولاسيما متطلبات المواصفات الأوروبية.

المصادر

١. خالد، تومي، هجيرة، معطي، اثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، ٢٠١٧.

٢. سحنون، فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، سطيف، ٢٠١٠.

٣. سلامي، أحمد وشيخي، محمد، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال المدّة (١٩٧٠-٢٠١١)، بحث منشور، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠١٤.

٤. السلمان وآخرون، مهند بن عبد الملك، احمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، بحث منشور، مؤسسة النقد العربي السعودي، فبراير، ٢٠١٦.

٥. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩)، العراق، بغداد.

٦. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، تقرير أسعار صرف الدولار لعام ٢٠١٩، العراق، بغداد.
٧. باداوه يى، سردار عثمان خدر، تحليل العلاقة الدالية بين درجة الحرية الاقتصادية والتجارة الخارجية وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لبلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، ٢٠١٠.
٨. الجبوري، عطية محمد اسماعيل عوض، قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، تكريت، ٢٠١٨.
٩. الحسناوي، كريم مهدي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١.
١٠. السواعي، خالد محمد، (التجارة والتنمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦.
١١. صخري، عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ٢٠٠٥.